

## المؤتمر السنوي الثالث لمراكز الأبحاث العربية

### دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد

### في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

#### ورقة مرجعية

تقع دول الخليج العربية في ما يطلق عليه علماء الجيوبولتيك اسم منطقة الحزام أو الحافة Rimland، والتي تُحدّد بتأثيرها وأهميتها علاقات القوة بين القوى الكبرى في العالم. لذلك، ومنذ الغزو البرتغالي لمنطقة الخليج واصطدامه بالقوة البحرية العُمانية في عام 1507 بدأت منطقة الخليج تحظى بأهمية كبيرة على الساحة الدولية؛ إذ شكلت ممرًا إجباريًا لشبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا بالنسبة إلى جميع القوى الاستعمارية الأوروبية الطامحة للسيطرة على أوراسيا بدءًا بالبرتغاليين وصولًا إلى البريطانيين. لكنّ أهمية المنطقة تزايدت بشكل استثنائي بعد اكتشاف النفط في فترة ما بين الحربين، ثم أثناء الحرب الباردة؛ إذ تحوّل النفط من سلعة تجارية إلى سلعة سياسية وإستراتيجية، وبخاصة بعد الحظر النفطي العربي عام 1973.

وتتركز أهمية المنطقة إستراتيجيًا في الوقت الراهن في ما تمثله من ثقل طاقي - اقتصادي على مستوى العالم، وثقل سياسي على المستوى الإقليمي. إنّ وجود 54% من الاحتياطي

## دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

العالمي من النفط و23% من الاحتياطي العالمي من الغاز في المنطقة يشكل حافزاً كبيراً للاهتمام بأمنها ومستقبلها. وللسبب نفسه تتزاحم القوى الكبرى للحصول على نفوذ أو تأثير فيها، فضلاً عن اهتمامها بتأمين طرق نقل النفط منها خاصة عبر مضيق هرمز الذي يعد شرياناً إستراتيجياً مهماً.

وبخلاف مناطق أخرى منافسة بمراد الطاقة، مثل بحر قزوين التي تفنقر ثلاث من الدول الخمس المتشاطئة، وهي أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، إلى منافذ بحرية ما يجعل صادراتها النفطية رهناً بإرادة دول الجوار، فإن جميع دول الخليج العربية ليست لديها هذه التعقيدات بسبب امتلاكها جميعاً منافذ بحرية؛ ما يجعل نفطها، فضلاً عن رخصه، أكثر جاذبية لجهة الاستثمار في استخراجها ونقله.

إضافة إلى موقعها في خريطة الطاقة العالمية وثقلها الاقتصادي والمالي الذي برز بانضمام السعودية إلى مجموعة الاقتصادات العشرين الكبرى في العالم بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، تمتلك دول الخليج العربية مكانة رمزية ومعنوية كبيرة في العالم نتيجة وجود الأماكن المقدسة الإسلامية فيها؛ ما يعطيها نفوذاً وتأثيراً معنويين كبيرين في عموم العالمين العربي والإسلامي، فضلاً عن الثقل المالي والاقتصادي الذي لا يقل أهمية نتيجة العمالة الكبيرة التي تستقطبها هذه الدول، وحجم العوائد النفطية التي تسمح لبعض دول الخليج في استخدامها كأدوات للتأثير السياسي.

وقد برزت في الآونة الأخيرة نظريات مختلفة حول تأثير منطقة الخليج بالمتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، فهناك من يرى أن أهمية المنطقة سوف تنقلص خلال الفترة المقبلة وذلك بسبب زيادة الإنتاج العالمي من النفط والغاز الصخري وتحول دول مثل الولايات المتحدة إلى أكبر منتج للطاقة الأحفورية في العالم خلال العامين المقبلين. والدليل الذي يستخدمه أنصار

## دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

هذا التيار هو انسحاب الولايات المتحدة من العراق وأفغانستان وانفتاحها على إيران كجزء من ترتيبات انكفائها العام عن المنطقة. فيما يرى آخرون العكس، ذلك أنّ الولايات المتحدة لن تحقق اكتفاءً ذاتياً كاملاً من النفط السائلة حتى عام 2040، على الرغم من تحولها إلى أكبر منتج للطاقة في العالم. وفي الوقت الذي تتجه فيه أميركا إلى تقليل اعتمادها على نفط الخليج، سوف يزداد اعتماد دول شرق آسيا - التي تشكل اليوم قاطرة الاقتصاد العالمي وبحصة تبلغ نحو 50% من الناتج الإجمالي العالمي - على النفط والغاز العربيين، ويزداد معه اعتماد الاقتصاد الأميركي على الاقتصادات الآسيوية التي تعد المستثمر الأكبر في سندات الخزينة الأميركية والممول الرئيس للحكومة الفيدرالية.

وأما إستراتيجياً، فسيبقى الوجود العسكري الأميركي على مقربة من حقول الإنتاج في الخليج، فضلاً عن سيطرة الولايات المتحدة على خطوط النقل البحرية التي تمرّ عبرها شحنات النفط، ويعطي هذا الوضع للولايات المتحدة أداة لممارسة النفوذ في شرق آسيا والمحيط الهادي. والأمر المهم هو أنّ نفط الخليج العربي سوف يبقى العامل الأساس في تحديد سعر النفط عالمياً، كما أنّ تكلفته المنخفضة ستجعله دائماً أكثر جاذبية وأكثر جدوى اقتصادية وأقل ضرراً من الناحية البيئية مقارنة بأنواع أخرى من الإنتاج مثل النفط والغاز الصخريين. ومع تنامي التوتر بين روسيا والغرب بسبب أزمات إقليمية ودولية مختلفة آخرها أزمة أوكرانيا، سوف يزداد اعتماد الغرب على نفط الخليج وغازه في إطار سعيه للبحث عن بدائل من التحكم "الطاقوي" الروسي في القارة الأوروبية. أما الصين فسوف تسعى لتعزيز علاقاتها مع دول الخليج العربية للرد من جهة على التقارب الأميركي - الإيراني المحتمل، ولتحويل علاقاتها مع دول الخليج من أداة ضغط أميركية عليها إلى عامل يخدم مصالحها ويلبي حاجتها من النفط العربي القريب جغرافياً إليها باعتبارها ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم. من جهة ثانية، ونتيجة اهتزاز ثقة دول الخليج بتحالفاتها الدولية التقليدية بسبب المتغيرات الإقليمية والدولية الأخيرة، يسمح تنامي

## دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

العلاقات مع الدول الآسيوية الصاعدة وبخاصة الصين لدول الخليج بتتويج خياراتها وتوسيع دائرة مصالحها الاقتصادية والسياسية، بدلاً من الاعتماد الكامل على الغرب.

أما إقليمياً، فللمرة الأولى تجد دول الخليج العربية نفسها تتصدى مباشرة للنفوذ الإيراني المتنامي بعد أن كانت تعتمد على آخرين في تأدية هذه المهمة (العراق في عهد صدام حسين). لقد ترك احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة، ثم وقوعه تحت تأثير النفوذ الإيراني، أثراً بالغاً على أمن دول مجلس التعاون، ما استدعى من بعضها تبني سياسات أكثر فاعلية لمواجهة هذا النفوذ؛ مثل التدخل عسكرياً في البحرين ودعم الثورة السورية بشكل مباشر. وفيما يظل موقف بعض دول الخليج من تركيا مرتبطاً بهواجس النموذج المختلف، فإنّ موقفها من إسرائيل يبقى مرهوناً بالرفض الشعبي المطلق لبناء أي علاقة معها من جهة، وبمحددات السياسة الأميركية في الشرق الأوسط من جهة ثانية.

لقد ازدادت أهمية الدور الذي تؤديه دول الخليج في الآونة الأخيرة حتى غدت تضطلع بدور مركزي في السياسة العربية نتيجة غياب أدوار الدول المحورية (سورية والعراق ومصر) خاصة بعد ثورات الربيع العربي والتغيرات العميقة التي أعقبته؛ ما يطرح تساؤلات بشأن قدرة المنظومة الخليجية على قيادة النظام الإقليمي العربي والعمل العربي المشترك، فضلاً عن إمكانية نجاحها في تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وتزداد مشروعية هذا التساؤل بعد أن تركت ثورات الربيع العربي آثاراً عميقة على العلاقات البينية داخل منظومة مجلس التعاون؛ تمثل بالتوتر والانقسام في توجهات السياسات الخارجية لدولها. بدأ هذا الأمر يلقي ظلالاً من الشك على مستقبل المنظومة الخليجية التي ظلت تعد حتى وقت قريب أكثر المنظومات الإقليمية العربية انسجاماً وتماسكاً ونجاحاً. وبدأت التناقضات السياسية والخلافات حول العملة الخليجية والبنك المركزي وغيرها تدفع أعضاء من داخل المجلس

## دول مجلس التعاون الخليجي: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية

للبحث عن خيارات اقتصادية خارجه، وذلك على شكل اتفاقيات تجارة حرة ثنائية؛ ما أضفى مزيداً من الشكوك على مستقبل مجلس التعاون في ظل هذه التحديات، دع عنك مسألة تصديها لقيادة العمل العربي المشترك. وبدلاً من أن تتجه دول المجلس نحو صيغة أكثر اندماجية (مثل الاتحاد الخليجي الذي طرحته السعودية عام 2012) بدأت الأمور تتجه نحو مزيد من الانقسام.

لا شك في أنّ العوائد النفطية كانت العامل الأبرز في تنمية اقتصادات دول مجلس التعاون وتطويرها، بيد أنها أدت في الوقت نفسه إلى إنشاء أنظمة ريعية معتمدة كلياً على عوائد النفط المعرضة للتغير وفق التقلبات السياسية والاقتصادية الإقليمية والدولية. لهذا تجد دول مجلس التعاون نفسها أمام تحدي تنويع مواردها والانتقال من اقتصاد يعتمد على رأس المال النفطي كمصدر للثروة، إلى اقتصاد يعتمد على رأس المال البشري وقدرته على الإنتاج العلمي وخلق الثروة وتلبية متطلبات سوق العمل من الخبرات المحلية المؤهلة، وبما يسمح بتقليص الاعتماد على العمالة الوافدة التي يرى فيها بعضهم تهديداً لهوية منطقة الخليج العربية وانحساراً لثقافتها العربية الإسلامية.

تأسيساً على ما سبق، وانطلاقاً من التحديات الجسيمة التي تواجه دول مجلس التعاون في ظل تطورات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، وجرياً على عادة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في تتبع التحولات الإستراتيجية الكبرى التي تؤثر في المنطقة العربية سواء من داخلها أو خارجها، يعقد المركز مؤتمره السنوي الثالث لمراكز الأبحاث هذا العام تحت عنوان "دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: السياسة والاقتصاد في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية". ونظراً لأهمية منطقة الخليج عالمياً، تجري استضافة عددٍ من مراكز الأبحاث

الأجنبية المهمة والمتخصصة بشؤونها. ويتركز النقاش في المؤتمر على عددٍ من القضايا والمحاور أهمها:

### المحور الأول: جيوبولتيك الخليج والمتغيرات الدولية والإقليمية

1. الأهمية الإستراتيجية للخليج والتنافس الدولي والإقليمي
2. أثر المتغيرات في النظام الدولي على دول مجلس التعاون وسياساتها:

- الانكفاء الأميركي
- تحوّل مركز الثقل نحو آسيا
- صعود قوى دولية وإقليمية جديدة

### 3. أمن الخليج:

- تداعيات سقوط العراق وصعود إيران على أمن دول مجلس التعاون
- قضايا الأمن الإقليمي الخليجي بعد الربيع العربي
- قضايا الأمن والطاقة النووية وأثر الاتفاق النووي الإيراني على دول مجلس التعاون
- الاتفاقيات الأمنية مع القوى الدولية

### المحور الثاني: العلاقات مع القوى الكبرى

#### 1. الولايات المتحدة

#### 2. أوروبا

#### 3. روسيا

## المحور الثالث: العلاقات مع آسيا

1. الدول الآسيوية الصاعدة: الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية
2. باكستان وأفغانستان
3. دول آسيا الوسطى وبحر قزوين

## المحور الرابع: العلاقات مع القوى الإقليمية

1. تركيا
2. إيران
3. إسرائيل

## المحور الخامس: دول مجلس التعاون والنظام الإقليمي العربي

1. القضية الفلسطينية
2. الأزمة السورية
3. تحديات السياسة والأمن في مصر واليمن
4. العلاقات مع دول المغرب العربي

## المحور السادس: التحديات التي تواجه مجلس التعاون لدول الخليج العربية

### 1. التحديات الاقتصادية:

- أمن الطاقة وبدائلها وتنويع الموارد
- تحديات أنظمة المعرفة
- التحدي العولمي: الاستثمارات الخارجية والصناديق السيادية والانفتاح التجاري

## • الأمن البيئي والغذائي

### 2. التحديات السياسية:

- للاستقرار الإقليمي
- للإصلاحات السياسية
- الطائفية وتنامي النزعات المتطرفة والتأثيرات السياسية والأمنية

### 3. مآلات الاندماج وعواقبه:

- الاتحاد الجمركي والسياسة المالية
- التعاون الأمني والسياسة الخارجية
- توسيع العضوية ومأسسة التعاون الخليجي العربي
- المشاريع الاقتصادية العربية المشتركة

### 4. الاقتصاد السياسي والتحديات الاجتماعية:

- تحديات الهوية
- البطالة وتأهيل العمالة الوطنية
- العمالة الأجنبية والهجرة